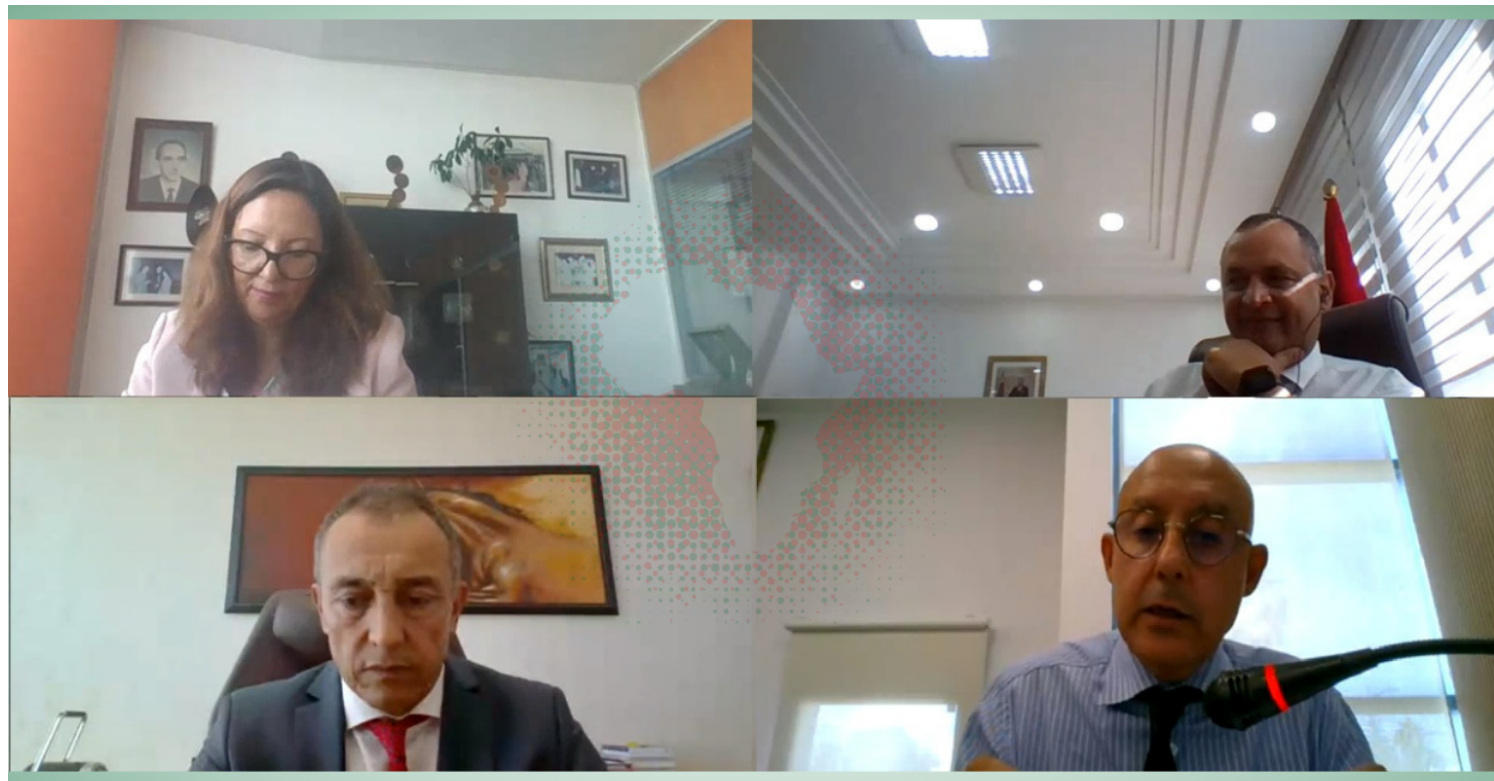


نحو عتبة جديدة في الاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا

نوفمبر 8, 2020 Posted on



نظم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لقاء تواسليا لتقديم رأيه "الاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا: من أجل بلورة استراتيجية في خدمة تنمية مستدامة مع إفريقيا".

ويقترح هذه الرأي، الذي اعتمد على مقارنة تشاركية مفتوحة على مختلف الفاعلين الرئيسيين المعنيين، جملة من التوصيات الرامية إلى رفع التحدي المتمثل في تحقيق اندماج بلادنا في القارة الإفريقية وجعل هذا الاندماج رافعة للتنمية المستدامة بما يعود بالنفع على بلادنا وعلى شركائها الأفارقة.

السيد شامي يؤكد على ضرورة تطوير استراتيجية مدمجة محددة خاصة بتنسيق بين القطاعين العام والخاص

في كلمة بهذه المناسبة، أكد السيد أحمد رضي شامي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أن الرؤية الملكية مكنت المغرب من تعزيز شراكات تعود بالنفع على المغرب وعلى شركائه الأفارقة.



وفي هذا السياق، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي باعتماد التنمية المشتركة منهجية للعمل، من خلال تطوير استراتيجية مدمجة محددة خاصة بالاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا، وذلك بإشراك جميع الأطراف بما فيها القطاع الخاص.

ومن جانبه، قدّم السيد منصف الزباني مقرر الموضوع، خلاصات وتوصيات المجلس المتعلقة بالاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا



وفي هذا الصدد، شدّد على ضرورة تبني مقارنة مندمجة تقوم على التنمية الاقتصادية المستدامة؛ وتحسين ظروف عيش الساكنة؛ والاستدامة البيئية والاجتماعية؛ وتحسين حكمة مسلسل الاندماج.

نحو بناء اندماج يرتسي على التنمية المشتركة

لقد وقف تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي تم إعداده في إطار إحالة ذاتية، على السياسة الجديدة والإرادة في التعاون، المنتهجة من طرف المغرب في السنوات الأخيرة، مع باقي البلدان الإفريقية والتي تركز على المسؤولية المشتركة والتضامن.

وعلى الرغم من هذه الجهود المحمودة والنتائج الإيجابية التي تحققت، فإن هذه الشراكات لم تحقق بعد كل الأهداف المسطرة، كما أنها تبقى دون مستوى الفرص التي يتيحها الاندماج الإقليمي في مجال التنمية الاقتصادية، وفي الاستجابة لتطلعات شعوب القارة الإفريقية. إذ أن مستوى المبادلات التجارية بين المغرب وباقي بلدان إفريقيا لا يتجاوز 4 في المائة من مجموع المبادلات التجارية للمملكة، وهو مستوى لا يترجم حجم الإمكانيات الفعلية المتاحة في مجال التعاون الاقتصادي، وكذا الحاجيات المسجلة في مجال الاندماج والتكامل التجاري بين المغرب وباقي بلدان القارة.

ومن أجل رفع تحدي الاندماج الإقليمي للمغرب في القارة الإفريقية وجعله رافعة للتنمية المستدامة التي تعود بالنفع على المغرب

وعلى شركائه الأفارقة، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ارتكازاً على الرؤية المتبصرة لجلالة الملك في هذا المضمار، بتطوير استراتيجية مندمجة خاصة باندماج المغرب في إفريقيا، تجعل من مبدأ التنمية المشتركة منهجية عمل لها، وتكون غايتها بناء شراكة تعود بالنفع على المغرب وعلى شركائه الأفارقة في مجال التنمية الاقتصادية، وتعزيز التضامن، وتقاسم المعارف والمهارات، وتحسين رفاه الساكنة.

وتهدف المقاربة المقترحة إلى جعل مسلسل الاندماج يتخذ طابعاً شمولياً ومتجانساً ومدمجاً وبراماتياً ومركزاً على أربعة محاور كبرى:

المحور الأول، يروم جعل الاندماج الإقليمي للمغرب أولوية استراتيجية في السياسات العمومية للدولة، لا سيما من خلال تطوير استراتيجية مندمجة خاصة بتنسيق بين القطاعين العام والخاص وإحداث آليات تشاور منتظمة بين القطاع الحكومي المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون وممثلي القطاع الخاص.

أما المحور الثاني، فيتناول تعزيز آليات الاندماج على الصعيدين الإقليمي والقاري وتحسين التجانس والتكامل على مستوى مختلف الشراكات القائمة. وفي هذا الصدد، يوصي المجلس باستكمال مسلسل التصديق على الاتفاقية المتعلقة بإقامة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF) والعمل على تعزيز التعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية. كما يقترح بناء سلاسل قيمة إقليمية ذات قيمة مضافة عالية وذات وقع اجتماعي قوي على الساكنة، والعمل، تفعيلاً لتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بشأن النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، على جعل جهة الداخلة-وادي الذهب قطباً إفريقياً.

وفي ما يخص المحور الثالث، فيهدف إلى تعزيز البعد الإجرائي لآليات التعاون على الصعيد الثنائي. كما يروم تقوية فعالية الاتفاقيات المبرمة مع الشركاء الأفارقة والنهوض بنجاحاتها ووقعها. وفي هذا الإطار، يوصي المجلس بإنجاز حصيلة منتظمة لانعكاسات كل اتفاقية وتقييم نتائج المبادرة التي اتخذها المغرب تجاه البلدان الإفريقية 33 الأقل نمواً وتكييف مضامينها بهدف إرساء اندماج أكبر للفاعلين المغاربة في سلاسل القيمة الإفريقية.

أما المحور الرابع، فيقترح تدابير ذات طابع عرضاني تتمحور حول أربع ركائز، هي: شبكة نقل فعالة ومتاحة أمام الجميع، وآليات مالية ملائمة، والارتقاء بالإطار القانوني الخاص بمجال الأعمال، وتعزيز القدرات ودعم الدولة للمستثمرين. وفي هذا الصدد، يوصي المجلس بإنشاء صندوق استثماري عمومي موجه لإفريقيا، لتمويل مشاريع التنمية وإحداث آلية مؤسساتية لمواكبة ولوج المقاولات للأسواق الدولية، لا سيما لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

ويقتضي تحقيق هذا الطموح وضع سياسات إقليمية مندمجة ومنسجمة مع الاستراتيجيات القطاعية التي وضعها المغرب.

[Consulter le document](#)

[مشاهدة تسجيل اللقاء](#)